نداء ملكي سامي
بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للأسرة

وجه جلالة الملك الحسن الثاني يوم 5 ذي الحجة 1414 هـ موافق 16 ماي 1994، نداء ساميا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للأسرة وقد تلا نص النداء الملكي السامي السيد رفيق الحداوي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية خلال الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي المنظم من طرف الوزارة حول الميثاق الوطني للأسرة.

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

إنه ليثلج صدرنا أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا ومتميزا للأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في النسيج الاجتماعي فيخصص لها سنة دولية يتيح من خلالها الفرصة للدول والحكومات للوقوف وقفة تأملية بهدف تطوير البرامج والتشريعات الخاصة بالأسرة وتحديث مقتضياتها ورسم الخطط للنهوض بها وترقية الخدمات الموجهة لأفرادها.

وما إقرار المجتمع الدولي ومن بينه مملكتنا السعيدة سنة أربع وتسعين وتسعمائة وألف سنة دولية للأسرة إلا مناسبة أملتها عوامل متعددة حضارية وتربوية وثقافية وإعلامية ونداءات مفكرين ومهتمين من مختلف أنحاء المعمور بوجوب صون هذا الكيان ودعم رسالته الإنسانية التي أمنت مسيرة الجنس البشري منذ أقدم العصور.

وإن الأسرة المغربية عاشت في تاريخها المجيد محصنة في ظلال الشريعة الإسلامية السمحاء واجدة في أحكامها الدرع الواقي من كل أنواع التفكك والانحلال.

وقد استمد التشريع المنظم للأسرة المغربية أسسه ومبادئه من التعاليم الإسلامية التي أعطت لروابط الزوجية قدسية خاصة ومكانة لائقة مصداقا لقوله تعالى

"ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون".

وغير خاف على أحد ما أسداه والدنا طيب الله ثراه من أياد بيضاء للأسرة المغربية الكبيرة والصغيرة ظهرت تجلياتها واضحة في مختلف مناحي الحياة الشرعية والاقتصادية والاجتماعية كما أحدثت المبرات الخيرية والجمعيات والمنظمات التطوعية والمؤسسات الصحية والاجتماعية التي تضافرت جهودها لخدمة أبناء شعبنا الوفي.

وقد سرنا على نهج والدنا المنعم بإيلاء الأسرة ومكوناتها المكانة المتميزة اللائقة بها فتضاعف عدد المتمدرسين ذكورا وإناثا وازداد الاهتمام بالعناية الصحية والتطبيب والسكن والتشغيل والتثقيف ومحاربة الأمية ولم تغب عن بالنا يوما الفئات ذات الوضعيات الصعبة من معاقين وأيتام وأرامل فأعطينا توجيهاتنا السامية بضرورة وضع الخطط والبرامج الخاصة بها بغية تحسين وضعياتها وتأهيلها اجتماعيا واقتصاديا ليساهم الجميع كل من موقعه ومسؤوليته في بناء صرح الأسرة والمجتمع.

كما حرصنا كل الحرص على إثراء التشريع المغربي الخاص بالأسرة فتم تحت إشراف جلالتنا تعديل مدونة الأحوال الشخصية التي عززت مكانة المرأة والأسرة وأصدرنا تعليماتنا بإحداث مجلس العائلة الذي سيساهم في صون هذا الكيان من مختلف مظاهر التصدع.

وما إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ووزارة خاصة بحقوق الإنسان والمصادقة على اتفاقية حقوق الطفل وانضمام بلادنا الى الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلا تعبير على ما يحدونا لتعزيز مكتسباتنا لتدعيم دولة الحق والقانون التي تعتبر قضايا الأسرة ضمن مرتكزاتها.

إن موضوع التكافل الاجتماعي والعائلي الذي نادت به الشريعة الإسلامية كان دائما محور اهتماماتنا، فتم الحرص من جلالتنا على إحداث الجمعيات التي انبثقت بدافع من المروءة والأريحية والتكافل لتنهض بالاعباء التي تكفلت بها وتتحمل المسؤوليات التي أنيطت بها.

وبهذه المناسبة التي يحتفل المجتمع الدولي فيها باليوم العالمي للأسرة نهيب

بكافة مكونات المجتمع المغربي من قطاعات حكومية وأحزاب سياسية ونقابات وجمعيات تطوعية ومنظمات وهيئات منتخبة أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في الحفاظ على كيان الأسرة من خلال وضع البرامج والخطط وتكثيف حملات التربية والتوعية خدمة لمرامي التنمية التي ننشدها.

ولن تفوتنا الفرصة دون التوجه إلى القوى الحية بالبلاد للتجند لخدمة قضايا الاسرة والمجتمع بالتوافق على إطار ملائم يحدد الأهداف والغايات ويرسم معالم الطريق الواضح ونحن على مشارف نهاية هذا القرن ومن شأن هذا الإطار أن يكون المعين الضروري والمرجع الأساسي لكافة البرامج والمشاريع التي من شأنها أن تخدم الفرد والأسرة وتؤمن مزيدا من التطور والنماء لجميع الفئات الاجتماعية في كافة أنحاء مملكتنا السعيدة.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يسدد خطانا على طريق الخير والفلاح ويوفقنا لما فيه صلاح دين شعبنا ودنياه ويهدينا إلى ما يغمرنا بحبه ورضاه. إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.